

مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال

دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد

The Relationship Between Corruption and Money Laundering: An Analytical Study in Light of the United

Nations Convention against Corruption

الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله

جامعة لوسيل - دولة قطر

ملخص:

يتناول هذا البحث العلاقة بين جريمة غسل الأموال وجريمة الفساد، ومدى موافقتها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتبرز أهمية البحث في أثر غسل الأموال على الاستقرار المالي والاجتماعي والاقتصاد الوطني والدولي، خصوصا عند ارتباطه بجرائم الفساد. وتركز الدراسة على تحليل الإطار القانوني الخاص بمكافحة غسل الأموال وتقييم فعاليته. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة النصوص القانونية الوطنية، والمنهج المقارن لتحديد مدى انسجامها مع المبادئ الدولية، مستندا إلى الدراسات السابقة والاتفاقيات الدولية والتجارب المقارنة. وأسفر البحث عن نتائج مهمة أبرزها أن هناك توافقا كبيرا بين جرمي غسل الأموال والفساد يتكامل مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مع حاجة بعض المواد إلى مزيد من التفصيل لمواكبة أساليب غسل الأموال الحديثة، وأن الربط بين غسل الأموال وجريمة الفساد لم يعالج بالكامل في بعض النصوص، مما يحد من القدرة على مقاضاة الجرائم المرتبطة بها بفعالية. وبناء على ذلك، يقترح البحث توصيات لتعزيز التشريعات والاتفاقيات الدولية، وتعزيز آليات الرقابة والتنسيق بين الجهات المعنية، وتطوير برامج تدريبية للكوادر القانونية والأمنية لتعزيز قدرتها على مواجهة الجرائم المالية المرتبطة بغسل الأموال والفساد، بما يضمن فعالية النظام القانوني في المكافحة.

Abstract

This research examines the relationship between money laundering and corruption, and its compatibility with the United Nations Convention against Corruption. The importance of this research lies in the impact of money laundering on national and international financial, social, and economic stability, particularly when linked to corruption. The study focuses on analyzing the legal framework for combating money laundering and evaluating its effectiveness. The research employs a descriptive-analytical approach to examine national legal texts and a comparative approach to determine their consistency with international principles, drawing on previous studies, international conventions, and comparative experiences. The research yielded significant findings, most notably: a high degree of overlap between money laundering and corruption, which aligns with the United Nations Convention against Corruption, although some articles require further elaboration to keep pace with modern money laundering methods; and the link between money laundering and corruption is not fully addressed in some legal texts, thus limiting the ability to effectively prosecute related crimes. Accordingly, the research proposes recommendations to strengthen legislation and the international convention, enhance oversight and coordination mechanisms among relevant authorities, and develop training programs for legal and security personnel to strengthen their capacity to combat financial crimes related to money laundering and corruption, thereby ensuring the effectiveness of the legal system in combating these crimes.

Keywords: Money Laundering; Corruption; United Nations Convention against Corruption; Qatari Legislation; Confiscation.

المقدمة:

تعتبر جريمة غسل الأموال من الجرائم الاقتصادية ذات الأثر الخطير على النظام المالي والاجتماعي في أي دولة. وهي تتعلق بمحاولة إخفاء أو تمويه العائدات الناتجة عن الأنشطة الإجرامية بهدف جعل هذه الأموال تبدو مشروعة. هذه الجريمة، التي تستهدف تقويض النظام المالي والتسبب في عواقب خطيرة على الاقتصاد المحلي والدولي، تستوجب وجود تشريعات صارمة وآليات فعالة لمكافحتها.

إن المشرع القطري قد عمل على مواجهة جريمة غسل الأموال من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى محاصرة هذه الجريمة وحماية الاقتصاد الوطني. ومن بين أبرز التشريعات التي أدرجت في هذا السياق، يأتي قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي يعتبر خطوة هامة نحو التأكد من التزام قطر بالمعايير الدولية في هذا المجال، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تهدف إلى توفير آليات تعاون دولية لمنع الجريمة المنظمة، ومن بينها غسل الأموال. ومع ذلك، فإن التحديات التي يواجهها المشرع القطري في إطار تنفيذ هذه التشريعات بشكل فعال ما زالت قائمة، نظراً للمتغيرات السريعة التي تطرأ على أساليب غسل الأموال والتقنيات المستخدمة في ارتكاب هذه الجريمة. لذا فإن هذا البحث يتناول جريمة غسل العائدات الإجرامية من منظور المشرع القطري ومدى مواءمة قوانينه مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. يتناول هذا البحث العلاقة بين جرمي الفساد وغسل الأموال، مع تحليل دقيق لمدى انسجامها مع المبادئ التي تضمنتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما يعرض البحث الآثار السلبية التي تخلفها هذه الجريمة على الاقتصاديين القطري والدولي، ويبرز أهمية التعاون الدولي في مواجهتها. ويهدف إلى تقديم توصيات عملية تساهم في تطوير التشريعات الوطنية، وتوفير الآليات الفعالة التي تعزز من جهود مكافحة غسل الأموال في قطر، وذلك في ضوء أفضل الممارسات الدولية.

اهمية الدراسة

من خلال هذه الدراسة، يهدف الباحث إلى تسليط الضوء على العلاقة بين الفساد وغسل الأموال تكتسب دراسة جرمي غسل الأموال والفساد ومدى مواءمتها مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أهمية خاصة بالنظر إلى عدة جوانب حيوية تتعلق بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في النظام المالي للدولة. ويمكن تلخيص أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- يساهم البحث في توضيح مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال مما يدعم تطوير التشريعات المحلية ورفع كفاءة النظام القانوني في مواجهة هذه الجريمة وتعزيز الشفافية المالية.
- يبرز البحث أهمية مقارنة التشريعات القطرية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بهدف تحديد أوجه القوة والقصور، وتقديم توصيات تُعزز التزام قطر بالمعايير الدولية.
- يتناول البحث الآثار السلبية للفساد وغسل الأموال على الاقتصاد الوطني والدولي، ويُسلط الضوء على أهمية التعاون الدولي في مكافحتها، من خلال تنسيق الجهود القانونية والأمنية بين الدول.

مشكلة البحث:

تُعد جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تهدد الاستقرار المالي والاجتماعي للدول، وخاصةً عند ارتباطها بجرائم الفساد. وقد حرص المشرع القطري على وضع إطار قانوني لمكافحة هذه الجريمة من خلال قوانين وتشريعات تهدف إلى الحد منها وضمان حماية الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، يبرز التساؤل حول مدى مواءمة هذه التشريعات مع المعايير الدولية التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، باعتبارها الإطار الدولي الأكثر شمولاً في مكافحة الفساد وجرائم غسل الأموال.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تناول النصوص القانونية الواردة في التشريع القطري بشأن جرمتي غسل الأموال ومكافحة الفساد، وتحليلها تحليلاً علمياً دقيقاً للكشف عن مدى اتساقها مع الالتزامات والمعايير الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويقتضي ذلك استقراء النصوص الوطنية، وبيان فلسفة المشرع القطري في معالجتها، ثم تقييمها في ضوء القواعد والمبادئ الدولية التي نصت عليها الاتفاقية.

المفهوم القانوني لغسل الأموال

لقد تعددت التعاريف القانونية لجريمة غسل الأموال تبعاً لاختلاف التشريعات الوطنية، إلا أن معظمها اتفقت على عناصر أساسية تتمثل في إخفاء المصدر الإجرامي، وتمويه الطابع غير المشروع للأموال، وإدخالها في الاقتصاد المشروع. أولاً: القانون القطري:

نص قانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المادة (3) على أن غسل الأموال هو: "أي فعل يُرتكب عالمياً بأن الأموال متحصلة من جريمة، ويشمل ذلك تحويلها، أو نقلها، أو إخفاء أو تمويه طبيعتها، أو مصدرها، أو مكانها، أو حركتها، أو ملكيتها، أو الحقوق المتعلقة بها، أو اكتسابها أو حيازتها أو استخدامها"⁽¹⁶⁹⁵⁾. ويلاحظ أن القانون القطري قد راعى في تعريفه الانسجام مع المعايير الدولية، خاصة ما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقيات مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

ثانياً: القانون المصري

أورد القانون المصري رقم (80) لسنة 2002 بشأن مكافحة غسل الأموال، المعدل بالقانون رقم (36) لسنة 2014، في المادة (2) تعريفاً لجريمة غسل الأموال، حيث نص على أن: "يُعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من علم أن الأموال متحصلة من جريمة، وقام بتحويلها أو نقلها أو استبدالها لغرض إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع أو المساعدة في التخلص منها"⁽¹⁶⁹⁶⁾. ويلاحظ أن المشرع المصري قد اعتمد تعريفاً مشابهاً في جوهره للتعريف القطري، مع التركيز على عنصر المساعدة أو الإعانة كركن ضمني يوسع نطاق التجريم.

ثالثاً: القانون الإماراتي

نص القانون الاتحادي الإماراتي رقم (20) لسنة 2018 بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب على ما يلي: "كل من قام، وهو عالم بأن الأموال متحصلة من جريمة، بعملية تحويل أو نقل لها، أو قام بإخفاء أو تمويه طبيعتها أو مصدرها أو مكانها... يُعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال"⁽¹⁶⁹⁷⁾. ويُميز القانون الإماراتي بين الفعل الأصلي (مثل الاتجار في المخدرات أو الفساد) والفعل التابع (وهو غسل العائدات الناتجة عن ذلك الفعل)، مما يُضفي وضوحاً على العلاقة بين الجريمتين.

رابعاً: القانون الفرنسي

في القانون الفرنسي، ينص قانون العقوبات (المادة 324-1) على أن: "يُعد غسل الأموال القيام بإخفاء الأصل الحقيقي للأموال أو إخفاء ملكيتها، وهي أموال ناتجة من ارتكاب جناية أو جنحة"⁽¹⁶⁹⁸⁾.

1695 . قانون رقم 20 لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الجريدة الرسمية لدولة قطر، العدد 14، ص2.

1696 . قانون مكافحة غسل الأموال المصري رقم (80) لسنة 2002 وتعديلاته، المادة (2).

1697 . القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (20) لسنة 2018 بشأن غسل الأموال، المادة (2).

1698 . Code Pénal Français, Article 324-1, version consolidée au 1er juillet 2022.

ويميل المشرع الفرنسي إلى التركيز على جانب التمويه والاختفاء دون اشتراط إثبات النية الإجرامية، مما يجعل التجريم أكثر مرونة في الملاحقة القضائية.

خامسا: القانون الأمريكي

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن قانون مكافحة غسل الأموال لعام 1986، يجرم بشكل مباشر: "القيام بعمليات مالية تشمل عائدات جريمة، مع العلم بأنها عائدات غير قانونية، لغرض إخفاء أو تمويه المصدر أو الملكية أو الرقابة على هذه الأموال"⁽¹⁶⁹⁹⁾.

ويعتبر هذا القانون أول نص أمريكي يجرّم غسل الأموال كجريمة مستقلة، ويمثل نموذجا يُحتذى به دوليًا، حيث تبنته العديد من الدول في إطار الاتفاقيات الدولية.

سادسا: القانون الدولي:

تنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003)، في المادة (23)، على تجريم أفعال غسل الأموال، وتشمل: "تحويل الأموال مع العلم بأنها متحصلة من جريمة إلى أموال أو ممتلكات أخرى بقصد إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع"⁽¹⁷⁰⁰⁾. كما تؤكد الاتفاقية على التزام الدول الأطراف بسن تشريعات تجرم غسل الأموال وتفرض العقوبات الرادعة، وتنص على ضرورة التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة في مكافحة هذه الجريمة.

تميز غسل الأموال عن مفاهيم قريبة

أولاً: غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

رغم التشابه في الأدوات، فإن الهدف من غسل الأموال هو تطهير العائدات الإجرامية، بينما يُستخدم تمويل الإرهاب غالبًا في توجيه الأموال (أحيانًا مشروعة) إلى أغراض غير مشروعة.

ثانياً: غسل الأموال والفساد:

غالبًا ما يُعد الفساد من المصادر الأساسية لغسل الأموال، حيث تُستخدم الرشوة والاختلاس لتوليد عائدات يُسعى إلى غسلها لاحقًا. ويُعد هذا الارتباط الوثيق أحد مبررات إدراج غسل الأموال ضمن الجرائم ذات الصلة بالفساد في الاتفاقيات الدولية. يتضح أن مفهوم غسل الأموال يتمتع بجذور لغوية وشرعية وقانونية عميقة، ويعبر عن جريمة اقتصادية حديثة تتطور باستمرار، مما يفرض على الدول، ومنها قطر، تطوير أطرها التشريعية والتنظيمية بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية. كما أن تحديد المفهوم بدقة يساعد في رسم السياسات الوقائية والرقابية، وتوفير الآليات اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة العابرة للحدود.

ثالثاً: تحليل مقارن للتعريفات:

من خلال المقارنة بين التشريعات المختلفة، يمكن استخلاص العناصر المشتركة التي تُشكل الركائز الأساسية لتعريف جريمة غسل الأموال، وهي:

1. العلم بطبيعة الأموال الإجرامية: جميع التشريعات تشترط علم الجاني بأن الأموال ناتجة عن نشاط غير مشروع.
 2. الركن المادي المتمثل في أفعال الإخفاء أو النقل أو الاستخدام: وهو جوهر السلوك الإجرامي.
 3. النية أو القصد الجنائي: في معظم التشريعات، يُشترط توافر القصد في إخفاء المنشوعة على الأموال غير المشروعة.
 4. ارتباط الجريمة بجريمة سابقة (ما يُعرف بجريمة المصدر): مثل تجارة المخدرات أو الرشوة أو الفساد أو التهريب الضريبي.
- ويُعد هذا الاتساق في تعريف الجريمة ضرورة ملحة لتفعيل التعاون الدولي وتبادل المعلومات، وهو ما تسعى إليه الاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

1699 . Money Laundering Control Act of 1986, U.S. Code Title 18 § 1956.

1700 . اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، أكتوبر 2003، المادة 23.

ارتباط جريمة غسل الأموال بجريمة الفساد

مدخل عام إلى العلاقة بين جرمي غسل الأموال والفساد

تُعد العلاقة بين جرمي غسل الأموال والفساد علاقة عضوية عميقة الجذور، تتجاوز مجرد التلاقي العرضي إلى حد الاندماج البنيوي في كثير من الحالات، حيث تُعد جرائم الفساد أحد الروافد الأساسية التي تُغذي جرائم غسل الأموال. ذلك أن العوائد المالية التي يجنيها الفاسدون من الرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، والعبث بالمال العام، لا تكون ذات قيمة فعلية ما لم يتمكنوا من إعادة إدماجها في النظام المالي المشروع، وهو ما يتطلب عملية غسل ممنهجة تُضفي على تلك الأموال طابعًا قانونيًا وهميًا. وقد خلصت العديد من الدراسات الدولية إلى أن العلاقة بين الجريمتين ليست فقط علاقة سبب ونتيجة، بل تتسم أيضًا بـ "الدور المتبادل"، بحيث يُستخدم غسل الأموال لتكريس الفساد واستمراره، تمامًا كما يُنتج الفساد أموالاً بحاجة إلى الغسل. وقد وصفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هذه العلاقة بأنها تمثل "تحالفًا استراتيجيًا خفيًا بين المال غير المشروع والسلطة الفاسدة"، حيث يوفر كل طرف الحماية والدعم للآخر⁽¹⁷⁰¹⁾.

وفي السياق ذاته، تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (باليرومو 2000)، أن غسل الأموال هو الجريمة الملازمة للفساد، مشيرتين إلى ضرورة تجريم كل منهما وتكامل الجهود في مكافحتهما، وتوفير آليات استرداد الأموال الناتجة عن الفساد بعد غسلها وإخفاء أثارها⁽¹⁷⁰²⁾.

ويُشير الفقه الجنائي إلى أن ما يربط الجريمتين هو (حاجة الفساد إلى التخفي، وحاجة غسل الأموال إلى المال القذر)، فالفساد وحده لا يكفي لتحقيق الغايات الإجرامية دون منظومة مالية تُعيد تدوير العائدات، كما أن غسل الأموال لا يمكن أن يقوم إلا على أموال متحصلة من جرائم، وفي مقدمتها الفساد الإداري والمالي.

وتكمن خطورة هذا الارتباط في أن الجريمتين تستهدفان بشكل مباشر المنظومة الأخلاقية والمؤسسية للدولة، وتُقوّضان ركائز الشفافية والنزاهة، وتُضعفان قدرة الدولة على مراقبة المال العام، وتُشوّهان البيئة الاستثمارية والاقتصادية. كما أن هذا الترابط يخلق بيئة خصبة للجريمة المنظمة، ويسهل تشكيل شبكات معقدة من النفوذ المالي والسياسي تمتد خارج الحدود الوطنية. إن (غسل الأموال يُمثل الغلاف المالي الذي يُغطي جرائم الفساد الكبرى، ويُعيد تهيئة الأموال المسروقة للاستخدام المشروع، سواء في الداخل أو عبر تحويلها إلى الخارج)⁽¹⁷⁰³⁾.

وعليه، فإن معالجة أي من الجريمتين دون الأخذ بعين الاعتبار الترابط الوظيفي بينها وبين الأخرى، يُعد مقاربة قاصرة. لذا فإن الاستراتيجيات الحديثة في مكافحة الجريمة المالية تتجه نحو التكامل بين آليات مكافحة غسل الأموال وآليات مكافحة الفساد، سواء على المستوى التشريعي أو المؤسسي، مع التركيز على التعاون الدولي الفعال في ملاحقة العائدات وتحقيق استردادها.

أوجه الارتباط بين غسل الأموال والفساد

أولاً: الفساد كمصدر مباشر لعائدات غسل الأموال

تُعد جريمة الفساد، على اختلاف صورها (كالرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، الإساءة في استعمال السلطة)، من أكثر الجرائم التي تولّد أموالاً غير مشروعة تحتاج إلى غسل، وهو ما يجعلها واحدة من الجرائم الأصلية الرئيسة في قضايا غسل الأموال، لا سيما في الدول النامية أو التي تعاني من ضعف في الرقابة والشفافية.

فعلى سبيل المثال، الموظف العام الذي يتلقى رشاًوى مقابل تمرير صفقات أو منح امتيازات مخالفة للقانون، غالباً ما يجد نفسه أمام مشكلة "تشريعية وقانونية" تتمثل في كيفية إضفاء المشروعية على الأموال المتحصلة من الفساد، خصوصاً إذا كانت هذه الأموال ضخمة ولا تتناسب مع دخله المعروف، وهنا تبدأ عمليات التمويه والإخفاء، أي غسل الأموال.

OECD, *The Role of Financial Intelligence in Anti-Corruption*, Paris, 2021, p. 8. 1701

1702. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2003، الفصول III، V، المادة (23): اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2000، المادة (6).

1703. د. أحمد العلي، أثر الفساد على غسل الأموال في الدول النامية - دراسة تحليلية، مجلة الدراسات القانونية - المغرب، العدد 9، 2022، ص 38.

ويؤكد الدكتور رمزي نجيب القسوس أن "كل فساد مالي كبير يولد في طبيعته حاجة لغسله، ما يعني أن الفساد وغسل الأموال يتعاقبان بالضرورة، في الغالبية العظمى من الوقائع الجنائية الكبرى"⁽¹⁷⁰⁴⁾.

وقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أهمية تجريم عمليات غسل الأموال المتصلة بعائدات الفساد، واعتبارها جزءاً من سلسلة الجرائم المنظمة التي تهدد الأمن الاقتصادي للدول، لا سيما تلك التي يكون مرتكبوها من داخل المؤسسات العامة أو الحكومية⁽¹⁷⁰⁵⁾.

ثانياً: غسل الأموال كآلية لاستدامة واستثمار الفساد

لا يقتصر الارتباط بين الجريمة على كون الفساد يولد الأموال التي تُغسل، بل إن غسل الأموال بدوره يُستخدم كأداة لاستمرار الفساد وتوسيعه، من خلال:

- إعادة ضخ العائدات المغسولة في مشاريع أو مؤسسات تابعة لنفس الشخص الفاسد، مما يُمكنه من الحفاظ على هيمنته الاقتصادية والسياسية.
 - تمويل الرشاوى أو شبكات النفوذ التي تُبقي على شبكات الفساد نشطة.
 - شراء الذمم والمؤسسات الإعلامية والقانونية لتأمين الحماية والشرعية الظاهرية لأنشطة الفساد.
- ويُشير صندوق النقد الدولي إلى أن "جريمة غسل الأموال تُعد مكتملة للفساد، وهي الأداة المالية التي تسمح للفاستدين بالاستفادة المستمرة من أموالهم غير المشروعة دون انكشافهم قانونياً"⁽¹⁷⁰⁶⁾.
- كما يلفت الدكتور محمود كبيش النظر إلى أن غسل الأموال يُعيد إنتاج الفساد بطريقة مقنعة، عبر تمويل الحملات السياسية أو شراء النفوذ الإداري أو تمويل شركات ظاهرها مشروع، باطنها خدمة مصالح الفساد نفسها⁽¹⁷⁰⁷⁾.

ثالثاً: البنية المشتركة للجريمتين (البيئة، الوسائل، الأهداف)

كلا الجريمتين – غسل الأموال والفساد – تشتركان في مجموعة من السمات البنيوية، وهي:

البيئة المؤسسية الضعيفة

ينتشر الفساد وغسل الأموال في الدول التي تعاني من ضعف في الأنظمة الرقابية، أو هشاشة في القضاء، أو غياب الشفافية، وهي ذات البيئة التي تُسهّل تهريب الأموال والتلاعب بالموازنات وتبييض العائدات.

الوسائل التقنية المتطورة

يستفيد الفاسدون وغاسلو الأموال من الأدوات المالية المعقدة، مثل:

- التحويلات المصرفية المعقدة.
- الشركات الصورية (Shell Companies).
- الجنّات الضريبية.
- العملات الرقمية والمحافظ الإلكترونية.

الهدف المشترك: السيطرة والثروة

بينما يسعى الفاسد لتحقيق مكاسب مادية على حساب المصلحة العامة، فإن غاسل الأموال يسعى إلى إدماج هذه المكاسب في الاقتصاد المشروع لاستدامتها وحمايتها، ما يؤدي إلى تكامل الجريمتين وظيفياً.

1704 . د. رمزي نجيب القسوس، *غسل الأموال – جريمة العصر*، دار وائل، عمان، 2002، ص 91.

1705 . اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة (23).

1706 . International Monetary Fund, *Reference Guide to Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism*, 2004, p. 24.

1707 . أ.د. محمود كبيش، *السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال*، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 97.

وقد أشار التقرير العالمي للفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية إلى أن "غسل الأموال هو الرفيق الدائم للفساد المنظّم، ويستحيل استئصال أحدهما دون تفكيك الآخر" (1708).

النتائج المترتبة على العلاقة بين الجريمتين

إن تلازم جرمي الفساد وغسل الأموال لا يُؤدّد فقط تهديدًا أخلاقيًا، بل يُخلّف آثارًا اقتصادية واجتماعية مؤسفة، من أبرزها:

1. إفقار الدولة من خلال نزيف المال العام وتحويله إلى الخارج.
2. تشويه بيئة المنافسة المشروعة وتهديد الاستثمار المحلي والأجنبي.
3. تراجع ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.
4. توسع شبكات الجريمة المنظمة والارتباط بالفساد العابر للحدود.

(إن العلاقة الوظيفية بين غسل الأموال والفساد تُنتج نمطًا من الجرائم المركبة يصعب تتبعه أو تفكيكه دون تنسيق بين السلطات الرقابية والجنائية والمالية على المستوى الوطني والدولي) (1709).

إن العلاقة بين جرمي غسل الأموال والفساد ليست علاقة خطية، بل علاقة متبادلة ومعقدة، تتشابك فيها المصالح والوسائل والنتائج. ويؤدي هذا التشابك إلى تعزيز بنية الجريمة المنظمة داخل الدولة، ما يُحتّم على التشريعات الوطنية – ومنها التشريع القطري – تطوير أدواتها وآلياتها لضبط العلاقة، من خلال التجريم المتكامل، التتبع المالي، ومصادرة الأموال غير المشروعة، بما ينسجم مع الالتزامات الدولية ويُعزز الشفافية والنزاهة المالية.

الآثار المشتركة بين جرمي غسل الأموال والفساد على الاقتصاد والمجتمع

تُعدّ جريمتا غسل الأموال والفساد من أخطر الجرائم التي تُهدّد البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول، لا سيما إذا تفاعلت وتكاملت فيما بينهما. إذ لا تقتصر آثار هاتين الجريمتين على الخسائر المالية أو تحصيل منافع غير مشروعة، بل تتجاوز ذلك إلى إضعاف الدولة، وإهيار ثقة المواطنين، وتعطيل التنمية، وانتشار الجريمة المنظمة. وقد أثبتت التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، أن الدول التي ينتشر فيها الفساد تُعدّ بيئة مثالية لغسل الأموال، والعكس كذلك، مما يُفاقم من آثار الجريمتين على المدى القصير والطويل معًا (1710).

أولاً: الآثار الاقتصادية

1- إضعاف النمو الاقتصادي

تؤدي جريمة غسل الأموال إلى تشويه التدفقات المالية داخل الاقتصاد، كما يُسهّم الفساد في تحويل الموارد من قطاعات إنتاجية إلى قطاعات استهلاكية غير فعالة. ونتيجة لذلك، ينخفض مستوى الاستثمار الإنتاجي الحقيقي، ويقلّ توليد فرص العمل، مما يُفضي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

ويؤكد صندوق النقد الدولي أن "الأنظمة الاقتصادية التي تتعرض باستمرار لتدفقات مالية غير مشروعة، تُعاني من اختلالات هيكلية تُقلّل من كفاءتها، وتُقلّص من قدرتها على تحقيق التنمية الشاملة" (1711).

2- تشويه المنافسة وتمهيش القطاع القانوني

حينما تُستخدم الأموال المغسولة في إنشاء شركات أو مشاريع اقتصادية، فإنها تمارس أنشطة بأسعار وتكاليف غير واقعية، مما يؤدي إلى تشويه قواعد المنافسة، ويؤثر سلبيًا على الشركات القانونية التي تلتزم بالأنظمة الضريبية والإدارية.

1708. Transparency International, *Global Corruption Report 2019*, Berlin, 2019, p. 18.

1709. د. أحمد العلي، *أثر الفساد على غسل الأموال في الدول النامية – دراسة تحليلية*، مجلة الدراسات القانونية – المغرب، 2022، ص 45.

1710. Transparency International, *Global Corruption Report 2020*, Berlin, 2020, p. 9.

1711. International Monetary Fund (IMF), *Money Laundering and Financial Stability*, Policy Paper, 2001, p. 6.

كما أن انتشار الفساد يُسهّل حصول كيانات غير مؤهلة على عقود أو امتيازات حكومية، ما يضر بالكفاءة الاقتصادية ويقوّض الثقة في البيئة الاستثمارية.

3- هروب رؤوس الأموال

في بيئة تنتشر فيها الرشوة وسوء استخدام السلطة، وتُغسل فيها الأموال بوسائل يصعب كشفها، يفقد المستثمرون الثقة في مؤسسات الدولة، ما يدفع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية إلى الفرار إلى بيئات أكثر أمانًا وعدالة. وهذا يؤدي إلى تقليص المدخرات المحلية، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض النمو. وقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية (2020) إلى أن "الفساد المرتبط بغسل الأموال يُعد من أبرز أسباب نزوح الاستثمار المباشر من الدول النامية"⁽¹⁷¹²⁾.

4- تآكل الإيرادات العامة

عندما تُمارس الأنشطة الاقتصادية انطلاقًا من أموال غير مشروعة، أو تُمنح التسهيلات المالية والإدارية بفعل الفساد، فإن الدولة تخسر جزءًا كبيرًا من إيراداتها الضريبية والجمركية، سواء عبر التهريب أو التلاعب أو المحاباة. ويسهم ذلك في زيادة العجز المالي، وتراجع القدرة على تمويل الخدمات العامة كالتيّعليم والصحة والبنية التحتية، مما يُعمّق الفقر ويُضعف التنمية البشرية.

ثانيًا: الآثار الاجتماعية والمؤسسية

1- تقويض ثقة المواطن في المؤسسات

يؤدي تفشي الفساد وغسل الأموال إلى فقدان المواطنين الثقة في نزاهة المؤسسات العامة والمالية، لا سيما إذا لاحظوا عدم محاسبة كبار المسؤولين، أو تداول الأموال المشبوهة في الأنشطة اليومية. وهذا يُضعف من شرعية الدولة، ويُعزز مناخ اللامبالاة السياسية والاجتماعية، ويزيد من معدلات التهريب من الالتزام المدني والقانوني. (إن الترابط بين غسل الأموال والفساد يُشكّل حالة من التآكل المؤسسي، لا يشعر فيها المواطن أن النظام يعمل لصالحه، بل ضد مصالحه)⁽¹⁷¹³⁾.

2- تعزيز اللامساواة الاجتماعية

تُسهم العائدات غير المشروعة في خلق نخبة اقتصادية فاسدة تمتلك وسائل النفوذ المالي والسياسي، مقابل تهميش الطبقات الوسطى والفقيرة. ويؤدي ذلك إلى تفاقم اللامساواة في توزيع الثروة والفرص، وانتشار الإحباط والاحتقان الاجتماعي، مما يُمهّد الطريق لانفجارات اجتماعية أو اضطرابات سياسية.

3- نمو الجريمة المنظمة والعنف المجتمعي

تمثل الأموال المغسولة وقودًا للجريمة المنظمة، حيث تُستخدم في تمويل العصابات، وشراء السلاح، ودعم أنشطة غير قانونية كالمخدرات والاتجار بالبشر. كما أن الفساد يُوقّر الحماية القانونية والسياسية لهذه الأنشطة، مما يُضعف سلطة القانون، ويُقوّي شبكات النفوذ الإجرامية.

وقد أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن "غسل الأموال يمثل قناة مركزية لتغذية الجريمة المنظمة، وأن الفساد يُمكنها من الإفلات من العقاب"⁽¹⁷¹⁴⁾.

ثالثًا: آثار دولية عابرة للحدود

1712. Transparency International, *Exporting Corruption Report*, 2020, p. 14.

1713. د. فهد محمد الهاجري، *المواجهة الجنائية لجريمة غسل الأموال في دولة قطر*، 2018، ص 74.

1714. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2003، الفصول III و V.

1- تشويه صورة الدولة في الخارج

يؤدي تصنيف الدول كبيئة فاسدة أو كملاذ لغسل الأموال إلى تراجع تصنيفها الائتماني، ورفض التعامل مع مؤسساتها المالية، ويُعرضها لعقوبات أو تدابير من قبل مؤسسات دولية، كالمجموعة الدولية لمكافحة غسل الأموال (FATF) أو البنك الدولي.

2- عرقلة التعاون الدولي

الدول التي تُظهر ضعفًا في مكافحة الفساد وغسل الأموال غالبًا ما تجد صعوبات في الحصول على دعم أو تعاون دولي في مجالات الأمن والاقتصاد والتنمية، بسبب انعدام الثقة في مؤسساتها.

يتضح مما سبق أن جرمي غسل الأموال والفساد تُنتجان آثارًا خطيرة ومتشابكة على الاقتصاد والمجتمع، وتهددان استقرار الدولة على المدى الطويل. وتكمن خطورة العلاقة بينهما في أنها تُضعف المؤسسات وتُشوّه توزيع الثروة، وتُقوّي الجريمة المنظمة، وتُفقد المواطنين الثقة في دولتهم. لذا فإن أي سياسة فاعلة لمكافحة الفساد يجب أن تدمج في استراتيجيتها آليات مكافحة غسل الأموال، والعكس كذلك، عبر تنسيق وطني ودولي متكامل، يُعيد هيبة القانون وعدالة النظام الاقتصادي.

التكليف القانوني للعلاقة بين جرمي غسل الأموال والفساد

إن التكليف القانوني للعلاقة بين جرمي غسل الأموال والفساد يفرض نفسه كقضية مركزية في فهم الطبيعة القانونية لهذا الارتباط، لا سيما في ظل تنامي عدد القضايا التي تتداخل فيها الجريمتان من حيث الوقائع والأشخاص والنتائج. ولا يُعد هذا التداخل مجرد مصادفة إجرامية، بل يُجسد ما يُعرف في الفقه الجنائي بـ"الارتباط الجرمي الوظيفي"، حيث تُعد جريمة الفساد غالبًا مصدرًا للعائدات غير المشروعة، في حين تعمل جريمة غسل الأموال على تمويه هذه العائدات وإدماجها في النظام المالي المشروع.

أولاً: الفساد كجريمة مصدر لغسل الأموال

يُقر معظم الفقهاء بأن الفساد يُعد أحد أبرز الجرائم الأصلية التي تُؤدّد الأموال غير المشروعة، وهو ما أكدت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003) (في مادتها (23)، حين دعت الدول إلى تجريم غسل الأموال المتأتية من عائدات الفساد بنفس الجدية التي تجرم بها الفساد ذاته⁽¹⁷¹⁵⁾).

وقد أشار القانون القطري رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال إلى ضرورة وجود "أموال متحصلة من جريمة" دون اشتراط نوع الجريمة، مما يسمح قانونًا بأن تكون جريمة الفساد – كالاختلاس أو الرشوة – هي الجريمة الأصلية التي تُبنى عليها جريمة غسل الأموال⁽¹⁷¹⁶⁾.

وعليه، فإن التكليف القانوني للعلاقة في هذه الصورة يكون على النحو التالي:

- الفساد = الجريمة الأصلية
 - غسل الأموال = الجريمة التابعة التي تهدف إلى تمويه عائدات الفساد
- وفي هذا السياق، يكون غسل الأموال فعلاً لاحقاً لارتكاب الفساد، ويُشكل جريمة مستقلة من حيث التوصيف، لكنها مرتبطة سببياً وموضوعياً به، ويُمكن ملاحقة الجاني على الجريمتين معاً، أو على كل منهما بشكل مستقل حسب الأدلة.

ثانياً: التعدد الجرمي بين الجريمتين

من الناحية القانونية، تُعد جريمة غسل الأموال متميزة ومختلفة في أركانها عن جريمة الفساد، من حيث:

1. المحل: الفساد يطل الوظيفية العامة أو المال العام، بينما غسل الأموال يطل العائدات الإجرامية.

1715. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2003، المادة (23).

1716. قانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الجريمة الرسمية لدولة قطر.

2. الركن المادي: الفساد يتمثل في فعل الرشوة أو الاختلاس أو الاستغلال، بينما غسل الأموال يتمثل في التحويل أو التحويل أو الاستخدام.

3. النتيجة: الفساد يُفرض إلى الإضرار بالمال العام والثقة العامة، وغسل الأموال يُفرض إلى إدماج الأموال القذرة في الاقتصاد الشرعي.

بناءً عليه، فإن العلاقة بين الجريمتين تأخذ في الغالب شكل التعدد الجرمي الحقيقي، حيث يُعاقب الجاني عن كل جريمة بعقوبة مستقلة إذا توافرت شروطها، وهو ما أقرته عدة محاكم عربية ودولية، وأكد عليه القضاء المصري والفرنسي في العديد من الأحكام. وقد أكدت محكمة النقض المصرية في أحد قراراتها أن:

(غسل الأموال يُعد جريمة مستقلة عن الجريمة الأصلية، ولا يُشترط لإثباتها صدور حكم بإدانة في جريمة المصدر، طالما ثبت علم الجاني بأن المال متحصّل من نشاط غير مشروع)⁽¹⁷¹⁷⁾.

ثالثاً: الجريمة المركبة في حالات الاندماج الوظيفي

في بعض الحالات، تكون العلاقة بين الفساد وغسل الأموال شديدة التداخل والاندماج، لدرجة يصعب فيها التفريق بين الجريمتين من حيث الوقائع والزمن والهدف. كأن يقوم موظف عام باختلاس أموال، ثم يُودعها فوراً في حساب بنكي باسم شركة يملكها، دون أن يُفصل بين الفعلين زمنياً أو مادياً.

في هذه الحالات، يذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار أن الجريمة تُصبح جريمة مركبة ذات طبيعة مزدوجة، تنطوي على فساد وغسل أموال في آن واحد، ويُعامل فيها الفعل كوحدة جنائية واحدة تستدعي تشديد العقوبة، خاصة إذا كانت الأفعال تمثل جزءاً من منظومة إجرامية واحدة مستمرة.

(إن في حالات كثيرة، لا يكون غسل الأموال فعلاً لاحقاً للفساد، بل جزءاً منه، ووسيلة لإكمال الجريمة، مما يُبرّر اعتبار العلاقة بينهما علاقة تلازم عضوي وجريمة مركبة)⁽¹⁷¹⁸⁾

رابعاً: الأثر القانوني للعلاقة في الإثبات والملاحقة

للتكييف القانوني للعلاقة بين الجريمتين أثر مباشر في إجراءات الإثبات والملاحقة، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط الآتية⁽¹⁷¹⁹⁾:

1. إثبات جريمة غسل الأموال لا يتوقف على الإدانة في جريمة الفساد، بل يكفي إثبات أن الأموال محل الغسل متحصلة من نشاط إجرامي، حسب ما أخذ به القانون القطري ومعظم التشريعات الحديثة.

2. في حال تعدد الأفعال وتداخلها، يُمكن للنسبة العامة توجيه الاتهام بالجريمتين معاً، على أساس التعدد الجرمي الحقيقي أو الجريمة المركبة، بحسب الوقائع.

3. تُتيح العلاقة بين الجريمتين إمكانيات أوسع في تطبيق قواعد المصادرة واسترداد الأموال، خاصة إذا تم إثبات أن المال المغسول هو نتاج لفساد مؤسسي أو سياسي.

4. يتطلب التكييف المشترك بين الجريمتين تفعيل التعاون الدولي، إذ غالباً ما تنطوي هذه القضايا على أموال محوالة إلى الخارج أو مسجلة بأسماء كيانات وهمية، ما يستدعي تبادل المعلومات وتنفيذ الإنابات القضائية العابرة للحدود.

يتبين من خلال هذا التحليل أن العلاقة بين جرمي الفساد وغسل الأموال تختلف في التكييف القانوني بحسب سياقها الواقعي وظروف ارتكابها. فقد تكون علاقة سبب ونتيجة، أو علاقة تعدد جرمي، أو تمثل جريمة مركبة في حالات الاندماج التام. ومن هنا، فإن التشريعات الوطنية – ومنها التشريع القطري – مطالبة بتوفير أدوات قانونية مرنة تسمح بتكييف العلاقة حسب الوقائع، دون أن تُقيدها بصيغ جامدة، مع ضمان التكامل بين قواعد التجريم، والعقاب، والمصادرة، واسترداد الأموال.

1717. محكمة النقض المصرية، الطعن رقم 20325 لسنة 79 قضائية، جلسة 2011/2/15.

1718. د. محمود محمد ياقوت، جرائم غسل الأموال بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية – دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 104.

1719. صندوق النقد الدولي، Reference Guide to Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism، 2004، ص 34.

نماذج واقعية لعلاقة الفساد بجريمة غسل الأموال

تكشف الوقائع القضائية والتقارير الدولية عن حالات كثيرة تُجسد العلاقة العضوية بين جريمة الفساد وجريمة غسل الأموال، حيث تؤدي عمليات الفساد، خاصة تلك التي تُرتكب من قبل مسؤولين في مواقع السلطة، إلى توليد عائدات غير مشروعة يتم لاحقًا غسلها عبر شبكات مالية محلية ودولية، في محاولة لإخفاء مصدرها وتمويه أثرها القانوني. وتبين هذه النماذج أن العلاقة بين الجريمتين ليست نظرية أو محتملة، بل هي واقع إجرامي متكرر.

أولاً: قضية (MDB 1) في ماليزيا

تُعد من أكبر قضايا الفساد وغسل الأموال في العالم. فقد وُجهت اتهامات إلى رئيس الوزراء الماليزي السابق نجيب عبد الرزاق باختلاس أكثر من 4.5 مليار دولار أمريكي من الصندوق السيادي الماليزي (MDB1)، وتحويلها عبر شبكة من الشركات الوهمية إلى حسابات مصرفية في دول مختلفة، واستخدامها في شراء عقارات فاخرة وتمويل إنتاج أفلام في هوليوود، مثل فيلم *The Wolf of Wall Street* (1720).

وقد بينت التحقيقات الدولية، بما في ذلك تحقيقات وزارة العدل الأمريكية، أن الأموال تم غسلها بطرق احتراافية من خلال شركات "أوفشور" في جزر العذراء البريطانية، وتحويلات مصرفية تمر عبر أكثر من عشر دول.

ثانياً: فضيحة "بتروبراس" في البرازيل (قضية لافا جاتو)

كشفت التحقيقات عن أكبر شبكة فساد وغسل أموال في أمريكا اللاتينية، حيث قام مسؤولون في شركة النفط الحكومية بتروبراس بتلقي رشاي من شركات مقاولات كبرى، ومن ثم غسل العائدات عبر تحويلها إلى حسابات سرية في سويسرا وجزر كايمان، أو استثمارها في عقارات ومشاريع مالية وهمية. وقد تورط في القضية عشرات السياسيين، بينهم رؤساء دول سابقين، أبرزهم لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (1721).

ووفقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية، تم استخدام ما لا يقل عن 2.6 مليار دولار في عمليات غسل للأموال الناتجة عن الفساد في هذه القضية (1722).

ثالثاً: قضية "زين العابدين بن علي" في تونس

بعد ثورة 2011، كشفت السلطات التونسية عن شبكة مالية ضخمة مرتبطة بعائلة الرئيس السابق زين العابدين بن علي، تضمنت غسل أموال ناتجة عن فساد سياسي، وامتلاك عقارات في أوروبا، خاصة فرنسا وسويسرا، باستخدام حسابات وهمية وشركات مقنعة لتضليل السلطات. وقد طالبت تونس باسترداد تلك الأموال من الخارج بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (1723).

رابعاً: قضية "غولن ومصارف تركيا"

اتهمت السلطات التركية شبكات تابعة لحركة "غولن" بالضلوع في غسل أموال ناتجة عن فساد إداري وتمويل غير مشروع، وذلك من خلال تحويلات ضخمة إلى الخارج عبر مصارف تركية وأجنبية، وشراء أصول عقارية بأسماء وسطاء. وقد شملت التحقيقات مسؤولين حكوميين سابقين وأتهم بعضهم بتلقي رشاي مالية مقابل تسهيلات مصرفية (1724).

تُظهر هذه النماذج أن الفساد لا يكون نهاية الجريمة، بل بدايتها المالية، إذ يحتاج مرتكبو الفساد إلى آلية قانونية ظاهرياً لغسل الأموال، بما يتيح لهم استخدامها بحرية دون المساءلة، سواء في الداخل أو عبر الحدود. كما أنها تؤكد على:

- الدور المحوري لشركات الأوفشور والبنوك الخارجية.

1720 .U.S. Department of Justice, 1MDB Forfeiture Complaint, Case No. CV-17-04446, 2017 .

1721 .OECD, *The Petrobras Scandal: Learning from the Largest Corruption Case in Brazil*, 2020, p. 6 .

1722 .Transparency International, *Global Corruption Report 2021*, Berlin, 2021, p. 23 .

1723 .البنك الدولي، استرجاع الأموال المنهوبة - حالة تونس، وحدة استرداد الأصول، 2013.

1724 .Turkish Ministry of Justice, *Money Laundering and Corruption Report*, 2019 .

• تعدد الدول التي تمر بها الأموال المغسولة.

• صعوبة استرداد هذه الأموال دون تعاون دولي فعال.

وقد أكدت مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) أن معظم قضايا غسل الأموال الكبرى مرتبطة بجرائم فساد، وأن تداخل الجريمتين يُعد التحدي الأكبر أمام أجهزة مكافحة الجرائم المالية⁽¹⁷²⁵⁾.

يتضح مما سبق أن العلاقة بين جريمتي الفساد وغسل الأموال لا تُعد علاقة عرضية أو عابرة، بل هي رابطة وظيفية وهيكلية متجذرة، تتكامل فيها أدوات الجريمتين وتتشابك أهدافهما لتحقيق مشروع إجرامي منظم وممتد عبر الزمان والمكان. إذ لا يُمكن في الواقع العملي تصور منظومة فساد واسعة النطاق دون أن تكون مدعومة بمنظومة موازية لغسل الأموال؛ فالرشوة، والاختلاس، واستغلال الوظيفة، لا تُثمر نتائجها ما لم يتم تمويه عائداتها، وإعادة إدماجها في الاقتصاد المشروع، وهي الوظيفة الأساسية التي تضطلع بها جريمة غسل الأموال.

وهذا الارتباط لا يتجلى فقط في تتابع الجريمتين، بل أيضًا في الاعتماد المتبادل بينهما؛ حيث يُمثل الفساد مصدرًا دائمًا لتدفقات مالية غير مشروعة، في حين يُمثل غسل الأموال الغطاء الذي يحمي الفساد ويُخفي آثاره المالية والقانونية، ويُمكن الفاسدين من الحفاظ على مكاسبهم ومراكزهم ونفوذهم، بل وتوسيعه داخل مؤسسات الدولة وخارجها.

وعليه، فإن إدراك الطبيعة المتشابكة لهذه العلاقة يُعد شرطًا ضروريًا لصياغة سياسات تشريعية وقضائية فعّالة، تأخذ في الاعتبار أن مكافحة إحدى الجريمتين لا تكتمل دون التصدي للأخرى، وأن الفصل بينهما في التجريم أو التحليل القانوني قد يُفضي إلى نتائج قاصرة في التجريم والملاحقة والعقاب.

ولذلك، بات من الضروري أن تتجه السياسات الجنائية المعاصرة نحو دمج جهود مكافحة الفساد مع آليات مكافحة غسل الأموال، سواء من خلال سنّ تشريعات وطنية مترابطة، أو من خلال إنشاء هيئات رقابية موحدة، أو عبر تطوير التعاون الدولي في مجالات التتبع المالي، وتبادل المعلومات، والمساعدة القضائية. كما يتعين على الدول تعزيز التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتفعيل توصيات مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)، لضمان قدر أكبر من الاتساق في الجهود الوطنية والدولية لمكافحة هذا الارتباط الإجرامي المعقد.

في الختام نكسر الحلقة الجهنمية التي تربط المال القذر بالسلطة والنفوذ لا يتم فقط عبر معاقبة الفاسدين أو تجميد أموالهم، بل عبر بناء منظومة مؤسسية متكاملة تُغلق المنافذ التشريعية والمالية التي تتيح تمرير الأموال المغسولة، وتحرم الفساد من أدواته التمويلية ووسائل استمراريته. ومن هنا، فإن المقاربة المتكاملة بين الجريمتين ليست خيارًا قانونيًا فقط، بل ضرورة وجودية لحماية الدولة، وصون الاقتصاد، واستعادة ثقة المواطن في العدالة والنزاهة العامة.

النتائج

1. إن العلاقة بين الفساد وغسل الأموال علاقة بنيوية، حيث يشكل الفساد المصدر الرئيس للأموال المغسولة.
2. إن التعاون الدولي يُعد عنصرًا أساسيًا لنجاح الجهود في مكافحة غسل الأموال، خاصة مع الطبيعة العابرة للحدود لهذه الجريمة.

3. إن التشريع القطري يركز بدرجة أكبر على البعد الجزري (العقوبات) مقارنة بالبعد الوقائي (التحليل والرصد المبكر).

التوصيات

1. تعزيز الجانب الوقائي عبر تبني أنظمة متقدمة للتحليل الاستباقي للمخاطر المالية.
2. إنشاء قضاء متخصص للاحكام والتحقيق في جرائم غسل الأموال والفساد.
3. تكثيف برامج التدريب وبناء القدرات للعاملين في الأجهزة الرقابية والقضائية.

.FATF, Money Laundering and Corruption: A Study of Typologies, Paris, 2021 . 1725

4. تعزيز التعاون الدولي مع المنظمات المالية والرقابية، بما يضمن سرعة تبادل المعلومات.
5. تطوير مؤشرات قياس الأداء لقياس فعالية التشريعات وتقييم نتائجها بصورة دورية. در والمراجع

المصادر والمراجع

1. ابن منظور، لسان العرب، مادة (غسل)، دار المعارف، القاهرة.
 2. الجوهري، الصحاح في اللغة، مادة (مال)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.
 3. د. رمزي نجيب القسوس، غسيل الأموال – جريمة العصر، دار وائل، عمان، 2002.
 4. د. محمود محمد ياقوت، جرائم غسل الأموال بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية – دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.
 5. د. غنام محمد غنام، ظاهرة غسيل الأموال في عصر العولمة، بحث مقدم لمؤتمر الوقاية من الجريمة، دبي، 2001.
 6. د. فهد محمد الهاجري، المواجهة الجنائية لجريمة غسل الأموال في دولة قطر، 2018.
 7. د. أحمد العلي، أثر الفساد على غسل الأموال في الدول النامية – دراسة تحليلية، مجلة الدراسات القانونية، المغرب، 2022.
 8. د. عبد الله حسن القحطاني، "جريمة غسل الأموال في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الخليجية"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، 2019.
 9. نورة علي المهدي، "مدى فاعلية القوانين الوطنية في مكافحة غسل الأموال – دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة السوربون، باريس، 2017.
 10. الأمين، خالد، تعدد الجرائم واندماجها في القانون الجنائي، الدوحة: دار القانون، 2021.
 11. بدر، ليلى، الآثار الاقتصادية للفساد وغسل الأموال، بيروت: دار النهار، 2019.
 12. رشيد، أحمد، الفساد وغسل الأموال: دراسة مقارنة، القاهرة: دار الفكر القانوني، 2020.
- ### القوانين والتشريعات والاتفاقيات والتقارير
1. قانون رقم 20 لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الجريدة الرسمية لدولة قطر.
 2. القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 20 لسنة 2018 بشأن غسل الأموال.
 3. Code Pénal Français, Article 324-1, version consolidée 2022.
 4. Money Laundering Control Act of 1986, U.S. Code Title 18 § 1956.
 5. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك، 2003.
 6. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرمو)، نيويورك، 2000.
 7. حكم محكمة النقض المصرية، الطعن رقم 20325 لسنة 79 قضائية، جلسة 2011/2/15.
 8. حكم محكمة الجنايات رقم 2021/481، بتاريخ 2021/6/10، بشأن قضية غسل أموال ضد شخص اعتباري، قطر.
 9. حكم محكمة الجنايات، رقم 2022/357، الدوحة، 12 مارس 2022.
 10. تقرير التقييم المتبادل لدولة قطر، مجموعة العمل المالي (FATF)، 2023.
 11. تقرير مجموعة العمل المالي (FATF)، تقييم قطر 2023.
 12. FATF Mutual Evaluation of Qatar, 2023.

المقالات والرسائل الجامعية

1. د. أحمد العلي، أثر الفساد على غسل الأموال في الدول النامية - دراسة تحليلية، مجلة الدراسات القانونية - المغرب، 2022.
2. نورة علي المهندي، مدى فاعلية القوانين الوطنية في مكافحة غسل الأموال - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة السوربون، باريس، 2017.
3. د. عبد الله حسن القحطاني، "جريمة غسل الأموال في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الخليجية"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، 2019.

رابعاً: المراجع الأجنبية

1. International Monetary Fund (IMF), *Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism*, 2003.
2. International Monetary Fund, *Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism: A Global Perspective*, 2003.
3. International Monetary Fund, *Reference Guide to Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism*, 2004.
4. International Monetary Fund (IMF), *Money Laundering and Financial Stability*, Policy Paper, 2001.
5. OECD, *The Role of Financial Intelligence in Anti-Corruption*, Paris, 2021.
6. OECD, *The Petrobras Scandal: Learning from the Largest Corruption Case in Brazil*, 2020.
7. Transparency International, *Global Corruption Report 2019*, Berlin, 2019.
8. Transparency International, *Global Corruption Report 2020*, Berlin, 2020.